

أخبار القضاء والأمن

نجار يعتذر عن جريمة كترمايا

«أقدم بصفتي الشخصية اعتذاراً إلى الشعب المصري والحكومة المصرية عن رد الفعل الذي حدث في كترمايا»، هذه كلمات وزير العدل إبراهيم نجار خلال استقباله مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون القنصلية والمصريين في الخارج محمد عبد الحكيم بحضور سفير جمهورية مصر العربية في لبنان أحمد فؤاد البديوي، والقنصل المصري كريم عبد الكريم. وقد رأى نجار في كلمته أنّ الجريمة «ما كانت لتحدث لولا الجريمة الشنعاء الفظيعة التي سببت رد الفعل الجماعي، الذي لا يمكن أيّ اعتذار أن ينساها أو يتناساها». وذكر نجار أن «لبنان سيتابع الموضوع بكل جدية وصلابة»، مجدداً تقديم تعازيه القلبية والصادقة لذوي العائلة التي كانت ضحية الجناية المرؤعة التي سبقت رد الفعل. وقد أصدر المكتب الإعلامي للوزارة بياناً عن اللقاء.

رحّب الوزير نجار إثر الاجتماع بمساعد وزير الخارجية المصري، موضحاً أنّ اللقاء تناول «تبادل معلومات وطلبات تتعلق برعايا لبنانيين في مصر، ورعايا مصريين في لبنان».

سُئل وزير العدل اللبناني ما إذا كان الاعتذار الذي قدمه يمثّل الحكومة اللبنانية، فأجاب «أنه لم يكلف بذلك من جانب مجلس الوزراء»، لكنّه أبدى اعتقاده بـ«أن كل لبناني يشاركني في هذا الاعتذار الذي لا يمكن أن يغيب عنه ما سبق رد الفعل ولا رد الفعل بحد ذاته». وقال: «نحن نأسف فعلاً لما حدث».

كذلك سئل نجار عما إذا كان قد جرى توقيف أحد، وخصوصاً أن رئيس بلدية كترمايا هدد بأنّ البلدة لن تقبل تسليم أحد من أبنائها، فأوضح وزير العدل «أنّ التحقيق في هذا الموضوع يجري وفق مقتضيات العدالة، وبعيداً عن الإعلام كي لا نقع في المزيد من الفعل وردّات الفعل. والموضوع في قبضة النيابة العامة التمييزية والجهات القضائية. وقد أدّت الصور التي شوهدت إلى التدقيق في عشرة أشخاص على الأقل، علماً أنه عندما يكون ردّ الفعل كبيراً لا نستطيع أن نعلم من قام بردّ الفعل بالتحديد».



من جهة أخرى، نفى الوزير نجار أن يكون قد جرى توقيف أحد الضباط بتهمة

التقصير، مع العلم أن «الأخبار» كانت قد أشارت إلى هذه المعلومات، التي تؤكدّها. وعن الخطأ بأخذ المشتبه فيه لتمثيل الجريمة في التوقيت الذي جرى فيه، أوضح الوزير نجار في الموضوع القانوني البحث «أن هناك فرقاً بين تمثيل الجريمة واستكمال إفادة المتهم». لافتاً إلى أنّ تمثيل الجريمة يفترض وجود ممثلين عن القضاء من نيابة عامة وقاضي تحقيق. ولم يكن أخذ المجرم يومها في صدد تمثيل الجريمة، بل على سبيل الدلالة لاستكمال الإفادة التي كان المتهم قد أدلى بها».

وعنما إذا كان مرتكبو الجريمة الثانية سيعاقبون، أكد الوزير نجار «أن هذا الأمر يخضع لاستقلال القضاء»، مشيراً إلى أن ما حصل في كترمايا لم يكن من شيم القضاء اللبناني، ولا من شيم الجماهير اللبنانية، بل نتج ردّ الفعل الجماعي الغاضب عن جريمة تتميز بالوحشية والفظاعة الشديدة، وقد ذهبت ضحيته عائلة من أربعة أشخاص. لكن بالرغم من ذلك كله، كان يُفترض أن تكون الدولة سيدة العقاب والملاحقة. ولذلك إذا حصل تقصير معين فإننا نؤكد لمصر والشعب المصري أننا بدورنا نشعر بالغضب لما حصل». ورداً على سؤال عما إذا كان قد ثبت بالادلة أن المواطن المصري ارتكب بالجريمة فعلاً، أجاب وزير العدل إن «الجريمة لا تثبت فعلاً إلا بصدر القرار النهائي المبرم».

بدوره ردّ مساعد وزير الخارجية المصري لشؤون المصريين في الخارج على ما إذا كانت السفارة المصرية قد اتخذت صفة الادعاء الشخصي، فقال: «نحن نثق ثقة كاملة بوزير العدل وبالقضاء اللبناني، ونثق بأن القانون اللبناني سيطبق في هذا الشأن». وتقدّم عبد الحكيم بخالص العزاء إلى أهالي الضحايا الأربع في الجريمة الشنيعة التي أدانتها مصر بقوة، وأضاف: «نحن نتطلع إلى تطبيق القانون اللبناني في شأن المشتبه فيهم في ارتكاب الجريمة الثانية، وتقديمهم للقضاء اللبناني، وإحكام حكم القانون في هذا الشأن». وشدد عبد الحكيم على أنه «من الأهمية بمكان احترام القانون والقضاء، وعدم التسرع والسير وراء الانفعالات العاطفية، التي لا تؤدي إلى نتيجة إيجابية، ولكن من المهم انتظار حكم القضاء اللبناني وملاحقة المشتبه فيهم». وعمّا قيل عن حماية استثنائية لسفارة لبنان في مصر، أكد «أن هذه المعلومات عارية تماماً من الصحة، ولن يؤثر الحادث في العلاقات اللبنانية المصرية الوثيقة والمميزة». ورأى عبد الحكيم «أنّ اللبنانيين في مصر يقيمون في وطنهم والثاني، ونحن نعزّز بلبنان حكومة وقيادة وشعباً».

قرار ظنيّ ضد مروج أدوية مهريّة

أصدر أمس قاضي التحقيق في بيروت فادي العنيسي قراراً ظنيّاً بالمدعى عليه حسين س. ظنّ فيه بمقتضى المادتين 16 و 92 من قانون الصيدلة، لإقدامه في شباط الماضي على ترويج أدوية مهريّة وغير مرخص لها، وأحالته أمام القاضي المنفرد الجزائي في بيروت للمحاكمة.

متابعة

لاجئون عراقيون:
لا نشعر أننا بشر في لبنان

بالخطف. وفعلاً، خطفه مسلحون قبل أن يطلبوا من والده دفع فدية لقاء إطلاق سراحه. «الأغبياؤ ظنّوا أنني كنت مغترباً، وأني أت من خارج القطر، ما يعني أنني بت تريباً، ولكنهم لم يعرفوا أنني عائد من بلد كدت أموت فيه من الجوع». بعد إطلاق سراحه، فكر في الزواج لعل ذلك يسببهم في استقراره النفسي. «تزوجت فعلاً، ولكن ما إن مضى شهران على زواجي حتى استشهدت زوجتي في انفجار عبوة ناسفة في أحد الأسواق، وبعدها حاول المجرمون الاستيلاء على محلي، إلا أنني تمكنت من منعهم من ذلك. ولكن ما هي إلا أيام، حتى رأيتهم يحرقون محلي. هذه هي حكايتي. فبعد أن عاهدت نفسي على ألا أعود إلى لبنان، ها قد عدت مرغماً واليأس ياكلني».

قبل أن يلقي عدد من اللاجئين العراقيين شهاداتهم، ألقى رئيس مؤسسة «عامل» كامل مهنا كلمة، طالب فيها الحكومة اللبنانية بتسوية أوضاع اللاجئين غير الشرعيين من خلال منحهم إقامات، كي «لا يكون القلق من التوقيف والسجن قوتهم اليومي». وطالب مهنا باسم منظمات المجتمع المدني الحكومة «بالتعاطي مع

لبنان ليس بلد لجوء، عبارة يرددها مسؤولون وسياسيون. ولكن ما الذي يمنع من معاملة اللاجئين وفقاً لمعايير حقوق الإنسان؟ سؤال أطلقتته منظمة العفو الدولية، في ظل شهادات مأساوية للاجئين

محمد نزال

«لا نريد أن نكون عائلة على أحد. نعيش اليوم كالغجر، وصرنا كأننا نستعطي. وفروا لنا أي فرصة عمل لنعيش بكرامتنا، لا نريد أكثر من ذلك... كلمات قالتها اللاجئة العراقية علياء الكاظم أمس، بمناسبة إطلاق تقرير منظمة العفو الدولية بشأن أوضاع المدنيين العراقيين. غالب الدمع عيني علياء وهي تتحدث عن طفلها الذي خطف في حي الخضراء في العراق، قبل أن يصلها تهديد ببذبحه من قبل «ميليشيات الابتزاز» ما لم تدفع لهم فدية قدرها 100 ألف دولار.

ألقت السيدة الثلاثينية هذه الشهادة عن تجربتها في مركز «مؤسسة عامل» في منطقة عين الرمانة، حيث شعرت «ببعض الأمان». شهادات أخرى عن عذابات اللاجئين العراقيين أقيمت في الحفل، في حضور رئيس المؤسسة كامل مهنا ومدير المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية أحمد كرعود.

حسين الخالدي، لاجئ عراقي في الثلاثين من عمره، أبكى الحاضرين أثناء إلقاء شهادته، دون أن تدمع عيناه، «ربما بسبب اليأس، وربما لأن القلب ما عاد ينسج للأحزان».

غزت القوات الأميركية العراق عام 2003 فحل الخراب في أرض الرافدين. صمد حسين مدة عام كامل، قبل أن يفز تحت وطأة الحديد والنار إلى لبنان. بقي في بلاد الأرز حتى عام 2008 دون أن يجد عملاً، فقرر العودة إلى «جحيم» بلاده. «فضلت العودة إلى المكان الذي يمكن أن أقتل فيه على البقاء في بلد لم أشعر فيه أنني من البشر»، يقول حسين والدمع يكابر في عينيه. لم يكن قرار الشاب العراقي انفعالياً، فقد اتخذه بعد 4 سنوات من محاولة الحصول على لجوء، ولكن من دون فائدة، لأن لبنان «ليس بلد لجوء» كما يقول المسؤولون، فضلاً عن «عدم شعوري بالاستقرار في لبنان».

فتح حسين محلاً تجارياً في بغداد، ولكن ما هي إلا أيام حتى تعرّض للتهديد

منظمة العفو: العرف
يقضي بحماية اللاجئين
ولا يجوز ترحيله قسراً

اللاجئين كاناس حقيقيين، لا كظاهرة اجتماعية، ولا كعصب اقتصادي أو كموضوع إعلامي أو سياسي، وهذا ما تنص عليه المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تصون حق اللجوء». أما مدير المكتب الإقليمي لمنظمة العفو الدولية أحمد كرعود، الذي تلا ملخص التقرير السنوي الصادر بعنوان «المدنيين العراقيين عرضة للهجمات»، فقد أشار إلى أن السلطة اللبنانية قدّمت أخيراً حلاً مؤقتاً لمشكلة اللاجئين، «ومع أن هذا أمر جيد، لكن من المعيب سجن هؤلاء، لأن هذا لا يتوافق مع معايير حقوق الإنسان، بل وحتى مع الالتزامات الدولية التي أقرّ بها لبنان». وأضاف كرعود «هناك عرف دولي يقول إنه إذا لجأ إلى بلد شخص ما، فوجب أن تحميه، ولا يمكنك أن ترحله قسراً إلى بلده حيث تكون حياته في خطر».

توقيف بلال دقماق بعد رفع ريفي الغطاء عنه

يمكن أن يدّعيه. هكذا، أمر رئيس المخفر بتوقيف دقماق، بعدما أصبح مدعى عليه بتهمة التعرّض لمواطن وخطفه، إضافة إلى حيازة سلاح فردي غير مرخص. تبين للقوى الأمنية بعد طلب «النشرة» القضائية لدقماق، أن هناك أكثر من دعوى قضائية تتعلق به، فأوقف وبوشر التحقيق معه، على أن تعقد اليوم أولى جلسات التحقيق في هذه القضية. اشترك مع دقماق في عملية الخطف، سيف الدين الحسامي، والأخير مرشح للانتخابات البلدية وصوره منتشر في منطقة الشمال، وهو صاحب المبادرة إلى الانشقاق عن «جبهة العمل الإسلامي» وتأسيس «هيئة الإنقاذ» في الجبهة. تولت استخبارات الجيش مهمة البحث عن الحسامي، فوجدته وأوقفته

علمت «الأخبار» أن القوى الأمنية أوقفت المواطن المعروف بالشيخ بلال دقماق، يوم السبت الماضي في منطقة طرابلس، وذلك بعدما تعرّض بالضرب للمواطن معتصم إ. قبل أن يخطفه ويضعه في صندوق السيارة ويوصله إلى المخفر. قال دقماق لرئيس المخفر إنه «يجب عليك توقيف الحسامي الذي جئتكم به»، فسأله رئيس المخفر ومن تكون أنت؟ وبأي صفة تتحدث؟ فأجاب «أنا الشيخ بلال دقماق ومن طرف اللواء أشرف ريفي».

استغرب رئيس المخفر هذا الكلام، فاتصل بالنائب العام القاضي عمر حمزة، وسأله عمّا يجب عليه فعله بحسب القانون، فاتصل الأخير باللواء أشرف ريفي وسأله عن الأمر. نفى ريفي أي علاقة له بدقماق، رافعاً عنه أي غطاء

مخاف

